المحاضرة العاشرة

الشرط والجزاء:

الأدوات المذكورة سابقاً تقتضي فعلين: **فعل الشرط** وهو المتقدم يسمى شرطاً، **وجواب الشرط** وهو المتأخر ويسمى جواباً وجزاءً. ويجب في الشرط أن يكون فعلاً، فلا يكون جملة. وأما الجواب فقد يكون فعلاً، وقد يكون جملة. وإذا كان الشرط والجزاء فعلين فيكونان على أربعة أقسام:

الأول: أن يكون الفعلان ماضيين، نحو: إنْ قامَ زيدٌ قامَ عمرٌو، ويكونان في محل جزم. ومنه قوله تعالى: ﴿ إنْ أحسنْتُم أحسنْتُم لأنفسِكُم _ الإسراء: ٧﴾.

الثاني: أن يكونا مضارعين، نحو: إنْ يقُمْ زيدٌ يقُمْ عمرٌو. ومنه قوله تعالى: ﴿ وإنْ تُبدُوا ما في أنفسِكُم أو تُخفُوهُ يُحاسبْكُم بهِ اللهُ _ البقرة: ٢٨٤﴾.

الثالث: أن يكون الأول ماضياً والثاني مضارعاً، نحو: إنْ قامَ زيدٌ يقُمْ عمرٌو. ومنه قوله تعالى: ﴿ مَن كانَ يُريدُ الحياةَ الدنيا وزينتَها نُوَفِّ إليهم أعمالَهُم فيها _ هود: ١٥﴾.

الرابع: أن يكون الأول مضارعاً والثاني ماضياً، وهو قليل، نحو: إنْ يقُمْ زيدٌ قامَ عمرٌو، ومنه قول أبي زيد الطائي: (الشاهد: ٣٤٠): مَن يَكِدْنِي بسَيِّيءٍ كنتَ منه كالشَّجا بينَ حَلقِهِ والوَرِيدِ

الشاهد فيه: قوله: (من يكدني... كنت) حيث جزم بمَن الشرطية فعلين، الأول مضارعاً والثاني ماضياً. ومنه قوله (ص): (مَنْ يقُمْ ليلةَ القدرِ غُفِرَ لهُ ما تقدَّمَ مِن ذنبهِ).

ملاحظة (٢): يجب في فعل الشرط أن يكون فعلاً خبرياً (أي ما ليس أمراً، ولا نهياً، ولا مسبوقاً بأداة من أدوات الطلب)، ومتصرفاً غير مقترن بقد أو السين أو سوف، وغير منفياً بـ (ما، لن). والأصل في جواب الشرط أن يكون صالحاً لأن يَحُلَّ محل الشرط، فإذا كان الجواب لا يصلح أن يكون شرطاً، وجب اقترانه بالفاء، وتسمى فاء الجزاء أو فاء الجواب. وذلك كالجملة الاسمية، أو فعلية فعلها جامد، أو فعلية فعلها طلبي (فعل أمر)، أو الفعلية المنفية بـ (ما، ولن)، أو الفعلية المقترنة بـ (قد، أو السين، أو سوف)، أو الفعلية المصدَّرة بـ (رُبَّ، أو كأنّما، أو بأداة شرط). ويكون جواب الشرط هو الجملة لا الفعل وحده. ومثاله قوله تعالى: ﴿ فإنْ تولْيتُم فمَا سألتُكم مِن أجرٍ _ يونس: ٧٢﴾.

سؤال تطبيقي: لماذا يجب أن تقترن جملة جواب الشرط بالفاء؟

ملاحظة (٣): يجوز إقامة (إذا) الفجائية مقام الفاء، ومنه قوله تعالى: ﴿ وإنْ تُصِبْهُم سيئةٌ بِما قدَّمَتْ أيدِيهِم إذا هُم يَقنَطُونَ _ الروم: ٣٦﴾.

ملاحظة (٤): إذا وقع بعد جزاء الشرط (الجواب) فعل مضارع مقرون بالفاء أو الواو، جاز فيه ثلاثة أوجه: الجزم، والرفع، والنصب. وقد قُريء بالثلاثة قوله تعالى: ﴿ وإنْ تُبدُوا مَا في أنفُسِكُم أو تُخفُوهُ يُحاسبْكُم بهِ اللهُ فَيغفِرُ لِمَن يشاءُ _ البقرة: ٢٨٤﴾ بجزم يغفر فالفاء عاطفة، ورفعه فالفاء استئنافية، ونصبه فالفاء سببية. وقراءة الرفع هي المشهورة. وكذلك روي بالثلاثة قول النابغة الذبياني: (الشاهد: ٣٤٣)

فإنْ يُهلِكْ أبو قابُوسَ يَهلِكْ ربيعُ الناسِ والبلدُ الحرامُ

ونأخذْ بعدَهُ بِذِنابِ عَيشٍ أجبِّ الظهرِ ليس لهُ سَنامُ

الشاهد فيه: قوله: (ونأخذ) حيث روي بالجزم فالواو عاطفة، وروي بالرفع فالواو للاستئناف، وروي بالنصب فالواو للمعية على إضمار أنْ.

حذف الشرط والجزاء:

يجوز حذف جواب الشرط والاستغناء عنه بالشرط إذا دلَّ عليه دليل، نحو: أنتَ ظالمٌ إنْ فعلتَ، فحذف الجواب لدلالة (أنت ظالمٌ) عليه، والتقدير: أنتَ ظالمٌ إنْ فعلتَ فأنتَ ظالمٌ. وهذا كثير في لسانهم. ومنه قوله تعالى: ﴿ فإنِ استطعتَ أنْ تبتغي نفقاً في الأرض أو سلماً في السماء فتأتيهم بآية_الأنعام: ٣٥ ﴾ والتقدير: إنْ استطعت فافعلْ.

أما حذف فعل الشرط والاستغناء عنه بالجزاء فقليل، ومنه قول الأحوص: (الشاهد: ٣٤٥)

فطلِّقْها فلستَ لها بكُفءٍ وإلَّا يَعْلُ مَفرِقَكَ الحُسَامُ

الشاهد فيه: قوله: (وإلَّا يعلُ) يعل: جواب الشرط مجزوم بحذف حرف العلة الواو، حيث حذف فعل الشرط ودل عليه ما قبله، ولم يذكر في الكلام إلا الجواب، والتقدير: وإلَّا تُطلِّقْها يعلُ مفرقَكَ الحُسامُ.

سؤال تطبيقي: بيِّن فعل الشرط وجزاءَه مع إعراب الآية إعراباً مفصلاً، في قوله تعالى: ﴿ وإنْ أحَدٌ مِّن المُشركينَ استَجارَكَ فَأجِرْهُ _ التوبة: ٦﴾.

الشرط والقسم:

كل واحد من الشرط والقسم يستدعي جواباً. **وجواب الشرط:** إما مجزوم، أو مقرون بالفاء. **وجواب القسم:** إن كان جملة فعلية مثبتة مصدرة بمضارع: أُكِّد باللام والنون، نحو: واللهِ لأضربنَّ زيداً. وإن صدِّرت بماضٍ اقترن باللام وقد، نحو: واللهِ لقد قامَ زيدٌ.

وربما حذفت اللام وقد جميعاً؛ وذلك إن طالت جملة القسم ، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ قُتلَ أصحابُ الأُخدودِ_البروج: ٤﴾، فإن هذه الجملة جواب القسم الذي في أول السورة.

فإذا اجتمع شرط وقسم حذف جواب المتأخر مهما؛ لدلالة جواب الأول عليه، فتقول: إنْ قامَ زيدٌ واللهِ يقُمْ عمرٌو. فتحذف جواب القسم؛ لدلالة جواب الشرط عليه. وتقول: واللهِ إنْ يقُمْ زيدٌ ليقومنَّ عمرٌوو فتحذف جواب الشرط؛ لدلالة جواب القسم عليه.

هذا إذا لم يتقدم عليهما ذو خبرٍ، فإن تقدم، رُجِّح الشرط مطلقاً، أي: سواءٌ كان متقدماً أو متأخراً، فيجاب الشرط ويحذف جواب القسم، فتقول: زيدٌ إنْ قامَ واللهِ أُكرِمْه، وزيدٌ واللهِ إنْ قامَ أُكرِمْه. وقد جاء قليلاً ترجيح الشرط على القسم عند اجتماعهما وتقدم القسم، وإن لم يتقدم ذو خبر، ومنه قول الأعشى:

لئن مُنيتَ بنا عن غِبِّ معركةٍ لا تُلفِنا عن دماءِ القومِ ننتفِلُ

الشاهد فيه: قوله: (لا تلفِنا)، فلام لئن موطئة لقسم محذوف، والتقدير: واللهِ لئن، وإنْ شرط، وجوابه: (لا تُلفِنا)، وهو مجزوم بحذف الياء. ولم يُجَبِ القسم بل حذف جوابه؛ لدلالة جواب الشرط عليه. ولو جاء على الكثير _ وهو إجابة القسم لتقدمه _ بل لقيل: (لا تُلفينا) بإثبات الياء؛ لأنه مرفوع.